

ترخص وإن كان الباقي دون صلاة الفجر خلافا للعلامة المصنف وخرج
بها العيصية في السفر فالتام الترخص كما أسلفنا في طرق وكذا من
أيق ونافذة وخرج علم سادات العلماء حيث يجب امتدادهم من عليه من حال
يقدر على وفائه غير أن مقتضى نصه وإجماع نسوة الفواقر غير
فلا ترخص به لو كان أروى وأيسر ليشمل الفطر في رمضان والمسنوع على
ثلاثة أيام إلا أن قال ذكرها كون الكلفة فيها كامل ستة عشر فرسخا
وهي أربعة برد كما يأتي وهو فارسي عرب تحديد أي الأصح المحدثين التذرية
فيها بالعلماء الذين الصحابة رضوان الله عليهم في خلاف الأصل في حقه ما يحقق
تقدير المسافة فحضر الفجر لا الزيادة وذلك علمان اعتبار المسافة جلتين
وهما يومان عند ذلك أو ليلتان كذلك ولو لم يكن سبب ذلك الجاهل لئلا في
التحذير لا يهاجر يردان عليها وعلم من ذلك الصلاة لا يجرى العواطف له فلا ترخص
لها بل لا يدرى ما ينوي حقه وإنما يسلك طريقا فهو ركبه العتاسف والمطالب
أيق يجمع حتى يجره نعمان فصله من جملتها وكان لله تعالى عزم جميع
كزيارة مثلا فلها الفطر وليس من العزم الصحيح التنزه ولا روية إلا أن
لو كان لمفصر طريقان وسلك الطويل منهما للتمتع بالأجر الفطر فله الفطر
وما يجب منه الرجوع منها فلا يدين كون المسافة ذهبا فقط حتى لو
قصده على مرحلة بنية أن لا يقيم فيجعل الرجوع لجزءه الفطر لا إذا هب ولا
جائبا وإن ناله مشقة مرحلتين متواليتين لأنه لا يسبغ سفره طويلا خلت
إلى قد تقدم ضبطها في مطال الصلاة وأجعه والحطوة ثلاثة
أقدام أي مقدم الأذى وفحمة الرمان تقدم البعر وفيه نظر لأن البعر
لا قدم له وإنما خفافان كان يسمى قد يفره والغديان ذراع فالمل
بالأقدام اثنا عشر الف قدم وبالذراع ستة الأذراع والذراع أربع وعشرون
أصبع علمه وضواته الأربع ست شعرات عند لانه مع ضواته والشعرة
ست شعرات من شعر البرذون وقيل نظرة ذلك بعضهم فقال
أن البريد من الفرائخ أربع ولنسخ فلا تبالضع والميل الفاضل بالمعاني كل

والبيع

12
والبيع أربع أذرع فتمت ثم الذراع من الأصابع أربع من هذا العشر ثم البيع
ست شعرات بطن شقري من الظهر لثري موضع ثم الشعرة من شعرات عذبة
من شعرة إلى شعرة أربع وح مسافة الفجر لا قبل خمسة الفوسية
وسبعون الفواول الأذرع ما بين الفواول ثمانون الفواول الأصابع ستة الأذرع
وسبعون الفواول ثمانون الفواول ثمانون الفواول ثمانون الفواول ثمانون
الفواول ثمانون الفواول ثمانون الفواول ثمانون الفواول ثمانون الفواول
لحظة في جوار ترخص الهاشمية نسبة لبي هاشم إلا أنها قد تفرغ في زمن
لا الهاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وخرجها الأموية بضم الحاء السنية
لبي هاشم الثغريها في زمنهم فإضا اليعون ميلا فقط أقل خمسة منها
قد تفرغها شمية موديا الصلاة فلو ساؤ وقد بقي من وقتها ما يسع
ركعة فله الفجر بخلاف ما ذهبوا من لا يسع ركعة فيتم عليه الفطر لها
ح فابته حضر قائل تقضي فيه أحسن السقر ولو غير ما خاصته فيه فلو شك
في كونها فبينة سفر أو حضرا تمت عليه قصرها الحسنا طووان الفصل الإتمام
النبوي الفصري في بقية الفوسك هل يوايه أو لا ويجب عليه الإتمام
وان تذكر عن قرب لتأذي جرح من الصلاة حال التردد فيه فإرؤ نظره
في الشك في أصل البنية لأن زمنه غير محسوب وإنما على من يملكه في وقوعه مع
زواله عن قرب عال ومن الشروط أيضا كما أفصح عن ذلك في بقية في ذلك
الصلاة فلو ترك بنية الفطر عند التحرام أو نوي الفطر ثم تردد في أنه بقصر
أو يتم أو شك في بنية الفطر وان تذكر في الحال أنه نوي الفطر كما قرأ وقام
أعلمه لثلاثة فتردد هل هو ثم أو شانه زومه الإتمام لأنه الأصغر ومثل بنية
الفطر هو نوي الفطر والركعتين ولو نوى خصما قاله الأحكام وما لو قال
أودي صلاة السر كما قاله المتولي ولو أفردى بجلفه وشك في بنية الفطر
فجزم هو بما جاز له الفطر بان إمامه قاصر إلا أن الظن من حال المسافر
الفطر فإذ بان أنه لم يزمه الإتمام وكذا اليوم يسبب له حال الفطر كان